المغرب
يومية مستقلة

إقتصاد

كمال بالناصر وزير الصناعة والطاقة والمناجم للمغرب :

العجز الطاقي سينزل الى 1820 مليون دينار والتخفيض في أسعار المحروقات من مشمولات الحكومة القادمة

الأربعاء 03 ديسمبر 2014
بقلم : شيراز الرحالي

صرّح كمال بالناصر وزير الصناعة والطاقة والمناجم في حديث لـ«المغرب» ان الزيادات في اسعار الكهرباء والغاز التي تمت خلال العام الجاري لم تشمل الفئات الضعيفة والتي عرفها بأنها الفئات التي لا يفوق استهلاكها 100 كيلواط، موضحا ان الوزارة تعمل حاليا على ايجاد حلول لتعويض الفئات الضعيفة المتأثرة جراء هذا الترفيع.

وفي هذا السياق كانت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم قد أعلنت عن عزمها بداية من سنة 2015 على توزيع 6 ملايين فانوس مقتصد للطاقة مجانا على المواطنين لتعويض الفوانيس «المتوهجة» أو «العادية» وستكون العائلات التي تستهلك اقل من 200 كيلواط كهرباء في الشهر هي المستفيدة.

بالنسبة إلى خطة عمل الوزارة للعام المقبل كان كمال بن ناصر قد توقع في وقت سابق بان تتم الزيادة في أسعار الكهرباء والغاز خلال سنة 2015 في حدود 7 بالمائة وذلك مرة واحدة، موضحا أن هذا التعديل يظل رهين بقاء الأسعار العالمية للغاز في المستويات الحالية وكذلك أسعار برميل النفط 75 دولارا للبرميل حاليا.

وأكد الوزير ان هذا التعديل المدرج يرتبط اساسا بعنصرين اثنين يتصل الاول بسعر برميل النفط ويهم الثاني سعر صرف الدولار. وقد شهد العام 2014 اقرار زيادة في اسعار الكهرباء والغاز بنسبة 10% في مناسبتين الاولى في جانفي والثانية في ماي الماضيين كما تم رفع الدعم عن مصانع الاسمنت.

وأشار بالناصر في سياق اخر خلال حديثه لـ«المغرب» ان الزيادات في أسعار الكهرباء مرتبطة اساسا بالأسواق العالمية وبسعر البرميل وكلفة الدينار مقارنة ببقية العملات. وفي تساؤل حول ما جاء في بيان لوزارة الصناعة خلال اعلانها عن الزيادة في سعر الكهرباء في شهر جويلية حول إمكانية إعادة النظر في سعر المحروقات بناء على الأسعار العالمية قال بالناصر ان ميزانية 2015 بنيت على فرضية بان يكون سعر البرميل في حدود 95 دولارا وبين

ان المتوقع بان الأسعار العالمية للبرميل لن تتجاوز سقف الـ 95 دولارا مضيفا ان التوقعات تشير أيضا إلى ان سعر الدولار سيرتفع.

وعرج في حديثه عن الأسواق العالمية قائلا بان أسعار البترول لا تشهد استقرارا مستشهدا بالارتفاع الذي حصل أول امس في البرميل والمقدر بدولارين.

وحول ما قامت به الحكومة المغربية من التخفيض في سعر المحروقات قال وزير الصناعة بان المقارنة بين عملتي البلدين تبين صعوبة مضي تونس على خطى المملكة المغربية وكانت الحكومة المغربية قد أعلنت اواخر الشهر المنقضي أن سعر البنزين حدد ب 11.78 درهما للتر الواحد، في الوقت الذي سيستقر فيه سعر الغازوال في 9.69 درهما للتر. واستعرض بالناصر في معرض حديثه ان 12 الدرهم المغربي يساوي اليوم 2400 مليم تونسي اي ان تونس مازالت بعيدة عن هذا التمشي ومازالت بعيدة عن الاسعار الحقيقية. إلا انه اوضح ان امكانية التخفيض من عدمه ستكون محور عمل الحكومة القادمة.

وأكد الوزير بان العجز الطاقي سينزل العام القادم الى 1820 مليون دينار، علما وان التوقعات الرسمية تشير الى امكانية بلوغ العجز الطّاقي نهاية السنة الحالية 2500 مليون دينار. اما عن مشروع قانون الطاقات البديلة فأوضح بالناصر أن الوزارة حريصة على أن يكون من أولويات مجلس النواب في الفترة القادمة خاصة وأن العديد من المشاريع متوقفة بسبب تعطل هذا القانون. فقد قامة هيئة دستورية القوانين باسقاط ثلاثة فصول منه وتقوم وزارة الصناعة باعداد صيغة معدلة ستعرض قريبا على مجلس نواب الشعب.